

## 316847 - هل يبيع منزله لقريب له إذا كان يعلم أنه سيهبه لأحد أبنائه ؟

### السؤال

أنا أب لدي أبناء من زوجتين ، الأولى مطلقة ، فهل يجوز أن أبيع منزلي لشخص قريب مني ويقوم هذا الشخص بتقديم المنزل لأحد أبنائي كهبة دون مقابل ؟

### الإجابة المفصلة

أولاً:

يلزم الأب العدل بين أولاده في الهبة، وتحرم الحيلة التي يراد بها تفضيل أحدهم.

والأصل في ذلك: ما روى البخاري (2587) ، ومسلم (1623) عن الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ : " تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ . فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ : لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَأَنْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُشْهَدَهُ عَلَى صَدَقَتِي ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ » ؟ قَالَ : لَا قَالَ : « اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ » فَرَجَعَ أَبِي فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ ."

ولمسلم (1623): " فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا بَشِيرُ ، « أَلَمْ تَكُنْ تَسْتَبِيعُهُ لِهَبِّهِ لِحَدِّ ابْنَيْكَ ، إِذَا كُنْتَ تَسْتَبِيعُهُ لِهَبِّهِ حَقِيقًا ، بِسَعْرِ السُّوقِ ، دُونَ مَحَابَةِ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ هُوَ وَهَبَهُ لَوْلَدِكَ ، أَوْ لَمْ يَهَبْهُ . وَأَمَّا مَعَ الْمَحَابَةِ ، فَالْقَدْرُ الْمَتَسَامِحُ فِيهِ : يَعْتَبَرُ هَبَةً لِابْنِكَ ، لِأَنَّ الْمَنْزَلَ سَيُؤَوَّلُ إِلَيْهِ مَجَانًا ، فَيُلْزِمُكَ حِينَئِذٍ إِعْطَاءَ جَمِيعِ إِخْوَتِهِ مِثْلَ هَذَا الْقَدْرِ . وَإِنَّمَا قَلْنَا هَذَا مَنَعًا لِلتَّحَايِلِ ، لِتَفْضِيلِ أَحَدِ الْأَبْنَاءِ بِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ ، وَمِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ سَدُّ الذَّرَائِعِ الْمَفْضِيَةِ لِلْحَرَامِ ، وَاعْتِبَارُ الْمَالَاتِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ."

ثانياً:

يجوز أن تبيع منزلك لقريب لك ، تعلم أنه سيهبه لأحد أبنائك، إذا كنت ستبيعه له بيعا حقيقيا ، بسعر السوق ، دون محاباة، ثم إن شاء هو وهبه لولدك، أو لم يهبه.

وإذا مع المحاباة، فالقدر المتسامح فيه: يعتبر هبة لابنك، لأن المنزل سيؤول إليه مجانا، فيلزمك حينئذ إعطاء جميع إخوته مثل هذا القدر.

وإنما قلنا هذا منعا للتحايل ، لتفضيل أحد الأبناء بمثل هذه الطريقة، ومن أصول الشريعة سد الذرائع المفضية للحرام ، واعتبار المآلات.

والله أعلم.